

قانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٤

بتتعديل عنوان اعتقاد مساكن للطلبة السودانيين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وببناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعدل عنوان الاعتماد الوارد بميزانية مصر وفات مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة للسنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ من "مساكن للطلبة السودانيين" إلى "المشروعات الصحية والتعليمية بالسودان" .

مادة ٢ — يوضع هذا الاعتماد تحت تصرف وكالة الوزارة لشئون السودان.

مادة ٣ — على وزراء المالية والاقتصاد والدولة لشئون السودان والتربية والتعليم تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

صدر بقرار جمهوري في ٨ ربیع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين يكباشي (أ.ح)

وزير الدولة لشئون السودان

(صلاح الدين مصطفى سالم) صاغ (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسوني (كمال الدين حسين) صاغ (أ.ح)

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤

بتتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣
بشأن تنظيم التعليم الثانوي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلل القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي والقوانين المعدلة له ،

وعلل ما أقرته مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة إلى المادة ٩ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه بالنص الآتي :

"ويجوز لوزير التربية والتعليم إمداد قيد التلاميذ المقصوبين طبقاً للحكم الفقرة السابقة وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار منه".

مادة ٢ — يسند إلى المادة ٥ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ٥ — على وزير التربية والتعليم تنفيذ أحكام هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لذلك ، كما له أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام المؤقتة التي يقتضيها تغيير نظام الدراسة والامتحanات ، ويجوز أن تتضمن هذه الأحكام تنظيم الاستثناء من الأحكام الواردة في المادتين ١٨، ٤٠، ٤١ ."

مادة ٣ — يفرض رسم قدره عشرة جنيهات في السنة الواحدة على كل تلميذ يعاد قيده طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ — على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٥ .

صدر بقرار جمهوري في ٨ ربیع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر ١٩٥٤)

(محمد نجيب) لواء (أ.ح)

وزير التربية والتعليم

رئيس مجلس الوزراء

(كمال الدين حسين صاغ (أ.ح)) (جمال عبد الناصر حسين) يكباشي (أ.ح)